الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

المدة النيابية الثانية

الدورة التشريعية الأولى

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة

بتاريخ 28 جانفي 2019 بين حكومة الجمهورية التونسية

والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في

تمويل مشروع سدّي تاسة وخلاّد

(2019 / 15)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 01 / 03 / 2019

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** اتفاقية قرض.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 24 / 12 / 2019

نائب رئيس اللجنة: علي الهرماسي

مقرر اللجنة: فيصل دربـــال

المقرر المساعد: هشـام العجبونــي

المقرر المساعد: مريم اللغماني

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 07 مارس 2019
جلستي اللجنة: 10 جويلية 2019 (المدة النيابية الأولى، الدورة التشريعية الخامسة) و24 ديسمبر 2019 (المدة النيابية الثانية، الدورة التشريعية الأولى) **القرار:** الموافقة بإجماع الحاضرين (10 مع) **تاريخ إنهاء الأشغال:** 24 ديسمبر 2019 **نائب رئيس اللجنة:** علي الهرماسي **المقرر:** فيصل دربال

أوّلا ـ تقديم المشروع:

1 ـ أهداف المشروع:

يهدف هذا المشروع إلى تنظيم مياه وادي تاسة وخلاّد، وهما رافدان لوادي مجردة، من خلال إنشاء سدّ تاسة في ولاية الكاف وسدّ خلاّد في ولاية باجة وذلك لتوفير كميات إضافية من مياه الري لتكثيف الإنتاج الزراعي من خلال إحداث مناطق سقوية وزراعات مروية في الأراضي الواقعة في السهول المجاورة وسيسهم السدّان في حماية الأراضي والمباني الواقعة في أحواض أودية تاسة وخلاّد ومجردة من مخاطر الفيضانات.

2 ـ عناصر المشروع:

يتكوّن المشروع من العناصر التالية:

* إنشاء سدّ تاسة: يشمل إنجاز سدّ مع المنشآت الملحقة به على مجرى وادي تاسة بولاية الكاف ويبلغ السدّ حوالي 38 متر فوق الأرض وطوله على مستوى القمّة حوالي 708 متر وعرض قمّته حوالي 10 متر وتضمّ المنشآت الملحقة به مفيضا رئيسيا فوق جسم السدّ وعرض عتبته حوالي 88 متر ومفيضا ثانويا عرض عتبته حوالي 22 متر بالإضافة إلى مآخذ المياه ومفرغ للقاع وتقدّر السعة التخزينية لبحيرة السد في المستوى العادي للمياه بحوالي 44 مليون متر مكعّب.

* إنشاء سدّ خلاّد: يشمل إنشاء سدّ مع المنشآت الملحقة به على مجرى وادي خلاّد في ولاية باجة ويبلغ ارتفاع السد حوالي 54 متر فوق أرض الوادي وطوله على مستوى القمّة حوالي 490 متر وعرض قمّته حوالي 13 متر وتمسح المنشآت الملحقة به مفيضا من الخرسانة في الضفّة اليمنى للوادي وعرض عتبته حوالي 72 متر بالإضافة إلى مأخذ المياه ومفرغ للقاع وتقدّر السعة التخزينية لبحيرة السدّ في المستوى العادي للمياه بحوالي 27 مليون متر مكعّب.

* الخدمات الفنيّة: تشمل الخدمات الاستشارية اللازمة لمراجعة واستكمال الدراسات والتصاميم التنفيذية والإشراف على تنفيذ أعمال المشروع.

3 ـ كلفة المشروع وتمويله:

تبلغ كلفة المشروع حوالي 337 مليون دينار تونسي دون اعتبار الضرائب وسيساهم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تمويله بنسبة تقدّر بحوالي 85 % من كلفة المشروع أي بمبلغ 30 مليون دينار كويتي ما يعادل حوالي 297 مليون دينار تونسي وتتمثل الشروط التمويلية لقرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في ما يلي:

- عملة القرض: الدينار الكوتي،
- نسبة الفائدة: قارّة وتبلغ 2,5 % سنويا،
- فترة السّداد: 30 سنة منها 6 سنوات إمهال.

ثانيا . أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم 10 جويلية 2019 وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاقية القرض.

وأثناء النقاش، ثمّن النواب مجهود حكومات ما بعد الثورة في إنجاز السّدود نظرا لما تمثّله قلّة المياه من خطر على مستقبل الأجيال القادمة، واعتبروا أن إنجاز السّدود يضمن مستقبل أمننا المائي.

وعبّر أغلب النواب عن أملهم في أن تساهم هذه السّدود في تنمية الاستثمار في الفلاحة وتعصيرها وخاصة تطوير المناطق السقوية، وأوصوا بحسن استغلال هذه السدود لتعطي القيمة المضافة الكبيرة للفلاحة وتدفع التصدير.

وبخصوص الشروط المالية للقرض، رأى أغلب النواب أنها تفاضلية تتميّز بفترة إمهال طويلة، هذا، وقد تمتّعت تونس بعديد القروض من الصندوق الكويتي للتنمية بشروط ميسّرة ساهمت في دفع التنمية بالبلاد. وقررت اللجنة خلال هذه الجلسة الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

وفي الجلسة المنعقدة يوم الثلاثاء 24 ديسمبر 2019، تداولت لجنة المالية والتخطيط والتنمية من جديد في مشروع هذا القانون وفي فحوى التقرير الذي أعدّته اللجنة السابقة في الغرض.

وأثناء النقاش، أكد النواب على ضرورة أن يتضمن التقرير مواقف وآراء نواب هذه اللجنة باعتبار أنهم في إطار مدّة ودورة تشريعية جديدة، وفي إطار لجنة المالية متكونة من نواب آخرون يحملون توجهات ومواقف مغايرة.

كما أشاروا إلى أن الموافقة على مشروع هذا القانون لا تعكس القبول بسياسة التداين المعتمدة من قبل الحكومة، بل تتنزل في إطار الحفاظ على استمرارية الدولة وعلى تعهداتها المالية. وأكدوا على ضرورة التسريع في إنجاز هذا المشروع للنهوض بالبنية التحتية بالجهات الداخلية.

ثالثا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

نائب رئيس اللجنة	**المقرر**
علي الهرماسي	فيصل دربال